

## الحاكمية والاستراتيجية: تساؤلات نقدية

د. عبدالله صالح أبوبكر\*

### مقدمة استفهامية :

هل ساهمت الاستراتيجية - وتحديدًا التخطيط الاستراتيجي - في توسيع و تعميق وتكريس الحاكمية الحاوية في جوفها - كأطروحة استراتيجية - لمشروع تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الدين ؟ وهل ساهم هذا التلاحق أو التحالف الاستراتيجي في فتح آفاق علمية / نظرية أو حتى واقعية / عملية دعمت وعززت المشروع في التجربة السودانية الموجودة في البلاد منذ بواكير الثمانينيات وحتى تاريخه ؟ ماهي قواعد وأصول انتاج المعرفة الفقهية والعلمية والفلسفية التي وجهت إنتاج وتخصيب التفكير والتخطيط الاستراتيجي في السودان ؟ هل توسع الإنتاج في اطار فقه السياسية أو الفكر السياسي الموجه للتفكير والتخطيط الاستراتيجي باعتبار أن علم أصول الفقه الإسلامي (= الحاكمية ) معروفة أو مفهومة - على الأقل - في السياق السجالي التاريخي لإشكالية الدين والدولة في التاريخ الإسلامي ؟ وهل كانت هذه المعرفة الحاوية في جوفها للتفكير والتخطيط الاستراتيجي ، بعد تنزيله لأرض الواقع ، مسيحة أو معززة بضوابط وكوابح من الأهواء والزلل والفوضى ؟ هل يمكن القول بأن الحاكمية بما هي علم أصول الفقه السياسي الإسلامي المعاصر ، هي إعلاء لشأن الفكر على الواقع ؛ بينما تعطي روح العصر الحالي الأولوية للواقع على الفكر ؟ هل في هذا المنحى تقدمت لعلم العبادات أو فقه العبادات (= أصول الفقه)؛ على علم وفقه المعاملات (= أصول الدين ) وعلى أهم مباحثه:الإمامة ؟ هل تم تأصيل الشروع في إعادة بناء علم الشريعة أو الفقه بتوظيف المناهج والمفاهيم المعاصرة : مناهج علم الاجتماع والاقتصاد السياسي وغيرها من العلوم التي أفرزها تطور المعرفة وتطور المجتمع معا ؟ هل تم إعادة بناء منهجية التفكير في مشروع تطبيق الشريعة انطلاقا من مقدمات جديدة ومقاصد معاصرة ؟ وهل تم إعادة تأصيل الأصول من أجل إعادة بنائها بدلا عن استئناف الاجتهاد في الفروع؟

هل ساهم تأسيس وبناء " النظام السياسي " (1) لحكومة ثورة الإنقاذ الوطني في تقوية وتطوير و " التوجه الإسلامي المرتبط بالشريعة " وفي " الالتزام بمرجعية الشريعة الإسلامية كأحد أهم أهداف العمل الإسلامي " ؟ هل تم استثمار " موارد القوى الاستراتيجية الكامنة المتوافرة في السودان من منظور إنمائها وتحويلها إلى قوى فاعلة " (2) في دعم مشروع تطبيق الشريعة وإقامة الدين ؟ وهل - لكفالة أو ضمان الاتساق و التفاعل مع الواقع و المحيط العالمي - هل تم ضبط منصة المنطلقات الدولية لتحقيق النهضة بالموارد الذاتية والطبيعية أم أن محلية الأهداف وشواغل الظروف والإكراهات والابتلاءات المتناسلة قد أضعفت الاهتمام بتحليل واستصحاب البيئة الدولية والصراع حول الدولي حول المصالح والحسابات المتشابكة للعلاقات العولمية الدولية التي لم توفر مساحة لتأمين المصالح الاستراتيجية الوطنية محليا ودوليا بسبب من ضعف أو غياب " ثقافة المصالح الاستراتيجية التي تفرزها خطة الدولة " (3).

\*باحث ،رئيس النادي السوداني . E-mail : abdallahsofianWyahoo.com

ومن زاوية علمية : هنالك " مميزات " ضرورية للاستراتيجية ، فضلا عن حزمة "الشروط " اللازمة لضمان نجاحها (4). فهل تمت بلورة أهداف استراتيجية تحقق الاستفادة المثالية من نقاط القوة الاستراتيجية المشار إليها آنفا للحكم على كفاءة التخطيط الاستراتيجي ، وهل هنالك سياسات تعزز هذه القوة ؟

ومن زاوية استراتيجية أكثر تدقيقا وفحصا : هل نجح نظام حكومة الإنفاذ في توظيف واستثمار الوضع "الجيوپولتيكي " (= الجغرو- سياسي) (5) لمصلحة "الجيواستراتيجي" اثر تحميل الحاكمة على التخطيط الاستراتيجي ؟ أي هل نجح أو فشل في توظيف واستثمار موقع وقدرات وثروات السودان المتعددة والمتنوعة ، والانتقال به من كيان "جغرافي/ سياسي " ؛ إلى كيان جيواستراتيجي / علمي عبر إظهاره كمشروع قوة علمية واعدة أو مستقبلية ؟

### إشكالية البحث:

سوف نصادق على السعي الصادق ل " الميتورولوجيا الإسلامية " (6) لافتراض وجود نمط وجود اجتماعي مثالي ينبغي العمل على تحقيقه واقعا في حياة الناس وقطاعات المجتمع الإسلامي بما هو مجتمع إنساني . ومن هنا تتجلى مسؤولية الباحث المسلم - في اطار الالتزام بالمقررات السماوية التوحيدية وهدى الوحي - للتوجه والعمل الصادق / الصالح على النقد والتقييم والتقويم ؛ وجميعها من الآليات المنصوص عليها شرعيا وأخلاقيا ، علميا وعمليا . وضمن هذا الاطار نقرأ العلاقة التقليدية الإشكالية التاريخية لدى علماء ومفكري وفقهاء المسلمين بين الشرع والسياسة أو بين الدين والسياسة . وقد لاحظنا من قراءة فاحصة للمتن الإشكالي للعلاقات في السياسي بين وفي داخل حقول البحث الفلسفي السياسي في بحر الفكر العربي الإسلامي ؛ أن هنالك وجها جديدا لعلاقة أكثر جدة وامتلاء بين الدين (أو الحاكمة بمفهومها المعاصر) ، وبين الاستراتيجية باعتبارها علم وفن تدير السياسة والحكم في التجربة السودانية المعاصرة . ومن هنا تدرج هذا الورقة في المحور الرابع من محاور المؤتمر : تحديات تطبيق الشريعة وإقامة الدين في المجتمع السوداني .

حقا أن العلاقة بين الدين والسياسة كانت منذ بواكيرها و مازالت وقد تظل كذلك دائما " علاقة إشكالية " (7) مما يسمح لنا بالتأمل الفاحص فيها وإعادة مراجعتها وقراءتها و طرح التساؤلات العلمية والفكرية والعملية الطارحة والشارحة و الخلة والمتأولة لمساراتها و القضايا السياسية والثقافية والمجتمعية والدينية والحقوقية والاقتصادية والمعيشية والعلمية والمستقبلية التي تجيش بها كإشكالية إنسانية و واقعية . وقد يهني هذا في ما يعنيه أنالنا نطمع في البت بشأنها على نحو قطعي حازم ؛ لاسيما وأنها - أي هذه العلاقة - تكاد تتخذ أشكالا لامتناهية حسب تطور ثقافة كل مجتمع واللحظة التاريخية التي يوجد فيها .

والشاهد لدينا أنه في السودان قد حدث واقعا نوع من الاجتهاد الهادف إلى التجديد والرامي إلى التحسين وإعادة النظر في العلاقة بين الدين والسياسة أو - بدقة - الحاكمة والسياسة . الدين كمشروع حاكمة وتطبيق شريعة الإسلام ؛ والسياسة التي تتميز آراؤها وأفعالها ومقاصدها ورؤاها المستقبلية (= الاستراتيجية) بالنسبية والعرضية و السياقية والتاريخية. والسؤال الجوهرية الذي نطرحه في هذا الفصل من البحث : هل نجحت الحاكمة في توظيف واستثمار الاستراتيجية كتفكير و فن وعلم وتخطيط للمساهمة الحيوية في تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الدين ؟ أم أن التفكير السياسي الأيديولوجي شاملة، الحكم النابض بثورة الإنفاذ الوطني

في السودان قد استلهم أو - بدقة - استمد "الشوكة" والقوة الضرورية التي اكتشفها ابن خلدون بوعيه العلمي التاريخي الحاد في قلب "طبائع العمران البشري" ؛ لإسناد النظام الحاكم ، فاتجه بمدوء محسوب وبآلية "التمكين" إلى "مأسسة الدين" ؟ (8) الدين منصوصا عليه كمشروع دولة شاملة، والدين كمؤسسة من مؤسسات الدولة مهمتها القيام بالرعاية الروحية للنفوس والتدبير الشرعي للجماعات والنقد والتوجيه أو كنزوة ضد الفساد والظلم والاستبداد أسوة بالنبي صلى الله عليه وسلم ؟ يقول ابن خلدون في مقدمته " والحق الذي ينبغي أن يتقرر لديك أنه لا تتم دعوة من الدين والملك إلا بوجود شوكة عصبية ( دينية أم قبلية / سياسية أم عرقية ؟ ) تظهره وتدافع عنه من يدافعه حتى يتم أمر الله فيه . وقد قررنا هذا بالبراهين القطعية ... " .

فهل يمكن التقدم بثقة وتؤدة لمساءلة ( الدماغ الاستراتيجي ) لنظام ثورة الإنقاذ في التجربة السودانية في علاقته بمشروع تطبيق الشريعة وإقامة الدين ؟ نقصد بالدماغ الاستراتيجي متن الاستراتيجية القومية الشاملة 1992م - 2002م ، ومتن والاستراتيجية ربع القرنية 1997م - 2032م . إن الانتقال من التاريخ الخطي المستقيم ، إلى التاريخ الاستراتيجي قد يسمح لنا بمبادرة طرح الأسئلة على هذا الدماغ الاستراتيجي أو بتعبير آخر " العقل الرئيس أو العقل المركزي " (= THE MASTER MIND) كما يقول د. محمد حسين أبو صالح ، الذي تم اجتراحه وتأسيسه وتقنينه ومأسسته بل دسترته ودولنته في البلاد منذ أكثر من ربع قرن من الاستهداء بالعمل على التخطيط الاستراتيجي في البلاد . فالقول التقريري / الأمريني بوجود ( الدماغ الاستراتيجي ) هو محض فرضية بحثية لتوفير مشروع أو حضور أو كينونة أو وجود في موقع مسؤول يقبل توجيه السؤال والنقد التحليلي والتساؤل الاستفهامي الملقح والمنتج للمزيد من التفكير والتنظير قبل الشروع في التحليل . ثم أن هذه الاستراتيجية التي تم إنتاجها بنهج في لحظة عنفوان الثورة الأيديولوجية قد تحولت من التنظير إلى المؤسسة الرسمية حين صادقت وبصمت عليها الدولة ؛ فخرجت من بين لحم وفرث ودم لتعلن عن ميلاد كيان علمي وعملي وعقلاني يستحق التقدير بالمساءلة النقدية ككل نص نص : في بحر التاريخ ؛ مادام أنه - حسب البنيويين اللسانيين - لكل نص عدد من المعاني بقدر عدد قرائه . ويلحق بهذا أن نوضح بل نفضل مساءلة النصوص والأفكار بدلا عن مساءلة المواقف والأشخاص في بلد ما يزال - وقد يظل - قيد التشكل البنيوي : على جميع الصعد والمستويات .

ضمن هذا الاطار التساؤلي المفتوح على النص والمنفتح على الواقع : قد يمكن الوقوف على مسارب ومسارات التوسع الإشكالي في فهم العلاقة الضرورية أو الواقعية أو البراغماتية بين الحاكمة والاستراتيجية من جهة ؛ بين الاجتهاد في تفهم الإيقاع أو القواعد أو الموازين لتفهم العلاقة بين الماضي والحاضر واستشراف المستقبل .

إن قوة الدين الإسلامي وديناميته الروحية الكونية التوحيدية / الإلهية الكامنة والطافحة في أصوله ورسالته ومقاصده السامية من حيث هو عقيدة وشريعة ونظام في شامل في الحياة ؛ مقبولة و مفهومة ومقروءة على ضوء التجربة التاريخية التي قدمت وأنتجت علوما وثقافة وحضارة طارفة وتالدة . ولكن للسلطة و النظام السياسي والحلم السياسي أو - بدقة - السياسة المدنية العلمية العملية (= الاستراتيجية ) منطوق و مجال عمل ونظر أميريني / تجريبي مفتوح ومنفتح على جميع الإمكانيات و التوازنات و المصالح والحسابات . مجال مفتوح أمام حسابات الاقتصاد السياسي والاجتماع العملي والإعلام الكوكبي والتسيير الثقافي المالي والمادي / الأمريني لكل

هذه الحقول والمناشط المسكونة بالحسابات و المصالح والمنافع . فهل يمكن أن يساهم الدين في تخليق الفعل السياسي المدني بعدما سقط في برائن العقل النفعي ؟.

لن نستطرد في تفصيل القول بالتحليل النقدي أو التفكيك و المراجعة أو التقويم والتقييم لأننا قد اخترنا - ونسأل الله التوفيق والسداد - أن نتخذ من المنهج الوصفي طريقا لترتيب وتنضيد وسبك وطرح حزم متأزرة من الأسئلة العنقودية حول هذه العلاقة الإشكالية. فالسؤال - كما يقول الحكماء - هو: فضيلة الفكر وتقواه. ونأمل - أن أنسا الله في العمر كما يقول ابن رشد الحفيد الحكيم - أن نضطلع بمشروع تحليل نقدي مستفيض للعلاقة الإشكالية الخصيصة والمديدة بين الحاكمية والاستراتيجية في التجربة السودانية المعاصرة في كتاب مفرد وخاص بالموضوع؛ اذا توفرت الوثائق الضرورية والشهادات الصادقة الوثيقة واللقاءات والحوارات والمساهمات اللازمة لتعبيد الطريق نحو الحق والحقيقة ، على درب التطبيق المأمول للشريعة الإسلامية وإقامة الدين : دين الحرية والتحرر والتحرير والرفاه والعدالة الاجتماعية . ثم أن البلاد تمر هذه الأيام بمرحلة محاض عنوانه العريض الحوار الوطني الذي صادقت عليه الدولة إيدانا أو تأكيدا على الحضور القوي للتشكل البنوي الإيجابي الضروري الآتي والمستقبلي .

هنا : ووقفا عند أهمية الورقة البحثية ؛ قد يساهم البحث التساؤلي أو السؤال القاصد والنابه ، في اكتشاف العناصر السلبية بقصد اقتلاعها . أو قد يساهم بقدر ما في اكتشاف العناصر الإيجابية بقصد تثبيتها وتبنيها. وكل هذا عمل ، بالمصطلح القرآني، فيه أمر بالمعروف، ونهي عن المنكر. أي : هو انخراط في السياسة العملية بالفكر النقدي التساؤلي الذي ساهم - كمنهج وأسلوب فلسفي ناجح - في تأسيس تاريخ الفكر الفلسفي الإنساني، والذي ساهم بآليات الترجمة وافتتاح القراءات والحوار في إثراء الفكر الفلسفي المعرفي والسياسي الإسلامي. فالفلسفة - كاستراتيجية - أساسها الخلخلة : " خلخلة السكون عبر طرح الأسئلة " (9). والخلخلة أداة آلية منهجية للبحث و الفحص والتلخيص والنقد والتفكيك والتخليص والحيش والنش في جذور التخلف والتقدم والتطور والنمو أو التراجع والخمول ؛ في لحظة أو منعطف من التاريخ الإنساني والإسلامي المعاصر .

وعليه: سنتقدم بمجتهدين بإذن الله تعالى في هذه الورقة البحثية كالتالي:

**أولاً:** سنقوم بحشد وتنضيد و تنسيق الأسئلة العنقودية المتلاحقة والمتلاحقة من وعن هذا (الدماغ الاستراتيجي ) : موضوع النظر والتأمل للتنوير بحضوره البنوي والهيكلية أو بكيفية مساهمته في مشروع تطبيق الشريعة وإقامة الدين . وهذا هو المقصد الأساس من الورقة البحثية للمشاركة في المؤتمر وإثراء النقاش وفتح الحوار الممكن تخصيبه عبر الأوراق و المساهمات والاجتهادات الحاضرة في المحاور الأخرى .

**ثانياً :** توقفنا كثيرا عند متون التقارير الاستراتيجية و التقارير الفنية والإدارية المحورية والقطاعية الاتحادية والولائية التي وردت في شأن التطبيق العملي والميداني لهذا الدماغ الاستراتيجي : الاستراتيجية القومية الشاملة عقب انتهاء مدتها المنصوص عليها ؛ والجزء الأول والثاني من الاستراتيجية ربع القرنية 2007م -2011م / 2012-2016م . كما توقفنا عند بعض مفاصل التقرير الاستراتيجي للدولة الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية و الشاهد بالمتابعة والتقييم للمسار المؤسسي / الحكومي / السنوي للأداء الرسمي . كما توقفنا عند العديد من الدراسات والكثير من البحوث الأكاديمية والرسائل الجامعية التي تناولت

البحث والدرس مفصل أو أطراف أو بعض قضايا هذا الدماغ الاستراتيجي . وقد استقر عندنا - نظرا لكثافة الموضوع وعمق وشاسعة المشروع - أن نقتصر على إنجاز الرؤية النقدية التساؤلية أعلاه ؛ وتأجيل مشروع التحليل النقدي المستفيض لمرحلة قادمة أكثر اتساعا من المساحة المسموح بها في زمن المؤتمر أن شاء الله وبه التوفيق .

## الاستراتيجية القومية الشاملة 1992م - 2002م :

ورد في مقدمتها : " كان لابد لثورة الإنفاذ الوطني وهي تطوي عامين من عمرها المديد بإذن الله ن تأسست فيها أركانها وترسخت رؤاها وتغلغت شعاراتها في نفوس الناس وتبلورت خلالها توجهات الأمة الأساسية ( ... ) أن تضع خطة استراتيجية شاملة تأتي كفاتحة طور جديد في مسار الثورة ، تتجاوز به مرحلة الإنفاذ إلى آفاق النهضة الحضارية الشاملة . وذلك بمحشد كل قوى الدولة والمجتمع نحو الأهداف الكلية والغايات الأسمى . مستلهمة منهجا ثوريا تتحدى به الصعاب ... " (10) كانت هذه هي أسباب النزول مقرونة بالمنهج التوصيفي لكيفيته . ولنستطرد في التعرف أكثر على المحتوى :

أن جوهر الفكر الاستراتيجي والحلول الاستراتيجية هو القدرة على إنتاج المستقبل التاريخي المختار ، وليس المستقبل الذي يفرضه الغير ... وهو ينطوي على معاني الرؤية التنبؤية للمستقبل ، والبصيرة باتجاهات تشكله وتطور وقائعه والقدرة على رؤية الأزمة ودرئها في الوقت المناسب وحساب الآثار والانعكاسات السلبية الوقتية لبعض البرامج أثناء صناعة ذلك المستقبل وتفاديها " .

ويستطرد النص شارحا أهم معالمها : " فالاستراتيجية التي نحن بصدددها هي أولا البداية الشاملة للتأصيل والنهضة الفكرية و التنمية الثقافية ... وهي ثانيا تخطيط شامل يستوعب كل قطاعات المجتمع السوداني في اتساق وتناغم لتحقيق النهضة الكاملة والطفرة الكبرى ... وهي ثالثا خطة شاملة للتوظيف الأمثل لمجمل الموارد والطاقات التي يزرخر بها الوطن ... وهي خريطة هادية للتحويل الحضاري نحو مجتمع يضرب المثل ويغدو أمودجا يجتدى " . وكانت من أهم مميزاتا أنها " قد حددت أهدافا كمية ونوعية واضحة أنبنى عليها التخطيط ، ورسمت إطارا زمنيا معلوما يتم فيه الإنجاز ، وأقامت المؤشرات والمعايير لقياس العمل والأداء. " وهي فضلا عن كل هذا " تمتاز عن غيرها باتساق برامجها وخططها في القطاعات المختلفة ، وفق فلسفة جامعة واحدة وموحدة تربط الصول بالحاضر وبالمستقبل وتصل الدنيا بالآخرة ، وتعبي طاقات المجتمع لبلوغ غايات الاستراتيجية " .

إن أهم معاملة نقف عليها في مشروع البحث التساؤلي داخل هذا الدماغ الاستراتيجي الناظم و المنظم لنظام الحكم في البلاد هو التقرير الوارد في مقدمة الموجهات العامة للنظام السياسي : " إن الاستراتيجية القومية الشاملة إذ تتبنى خيارات الثورة الأساسية : في نفاذ الشريعة وتطبيق نظام الحكم الاتحادي وإقامة النظام السياسي الجديد المجسد لكل ذلك " (11).

ومن المفيد هنا أن نتوقف للتأمل الفاحص في أهم وأبرز المميزات والخصائص الذاتية والمؤثثة لهذه الاستراتيجية القومية الشاملة والقائمة في هذا البحث مقام المقدمة الخلدونية المؤسسة للدماغ الاستراتيجي المحرك و الملهم لنظام الحكم القائم اليوم ن فنسطرها كالتالي :

**أولاً :** لقد نجحت هذه الاستراتيجية القومية الشاملة باعتبارها البداية الشاملة للتأصيل للنهضة الفكرية والتنمية الثقافية و الحاوية في متنها لمشروع التوظيف الأمثل للموارد الوطنية و لمشروع التخطيط الاستراتيجي للدولة الوليدة في بواكير ظهور ثورة الإنقاذ الوطني في مستهل تسعينيات القرن الماضي ؛ نجحت في تجميع كل الأطروحات والوسائل والأفكار المتناسقة والمتناسقة التي من شأنها تحقيق ميزات وقدرات تنافسية وتفاوضية من منظور عالمي للدولة ومؤسساتها . ميزات تمكنها من تحقيق مصالحها الوطنية عبر أحسن استغلال للفرص والموارد وتستجيب عبرها للمخاطر والتحديات ونقاط الضعف في البيئة المحلية والدولية ؛ ويتم عبرها تحديد الرؤية والرسالة والغايات والأهداف الاستراتيجية (12).

**ثانياً :** استند هذا النجاح : كمياً و عددياً على نظرية الحشد الثوري للأطر والكوادر والقيادات والخبرات الإسلامية السودانية المنتظمة في الجسد العقدي / السياسي للحركة الإسلامية السودانية التي فجرت ثورة الإنقاذ الوطني في 30 يونيو 1989م . فقد شارك في المؤتمر التأسيسي للاستراتيجية في الفترة بين العام 1990- / 1991م تقريباً؛ " 6580 مواطناً من شتى التخصصات الأكاديمية والخبرات المهنية والعلمية من القطاعين العام والخاص وكل الأقاليم والولايات من داخل الوطن وخارجه . فأجازت اطار التصور النهائي للاستراتيجية الشاملة المرفوع إلى المؤتمر من لجنة تسييره . ثم انقسم المؤتمر بعدها إلى اثني عشر قطاعاً هي : قطاعات التنمية الاجتماعية ، والزراعة ، والموارد الطبيعية ، والصناعة والطاقة والتعدين ، والنقل والمواصلات والتشييد ، والعلوم والتقانة والثقافة والإعلام ، والموارد البشرية والسياسات المالية والاقتصادية ، والدفاع والأمن ، والعلاقات الخارجية ، والنظام السياسي والعدلي ، والخزائن ومعلومات الأرض . وانبثقت من هذه القطاعات اثنان وخمسون لجنة فرعية تواصلت اجتماعاتها لمدة ثلاثة أشهر تخطط وتنقب ، وتنسق فيما بينها ، مستعينة بالدراسات والبحوث والإحصائيات والخبرات ونتائج وتوصيات المؤتمرات العلمية ، مستهدية بورقة الاستراتيجية القومية الشاملة ، عاملة لتنزيل أهدافها وموجهاتها على الواقع . وحددت الأولويات ورسمت المراحل في التزام رصين بأهدافها الاستراتيجية الكمية والكيفية . ثم اجتمعت لجنة تسيير المؤتمر فناقشت تقارير القطاعات كلا على حدة نقاشاً وافياً وجاداً، ثم انعقدت بعد ذلك لجنة التنسيق الكونية من قيادات قطاعات مؤتمر الاستراتيجية والقيادات التنفيذية العليا بالدولة فتدارست تقارير القطاعات و لجأتها الفرعية للتأكد من الاتساق الداخلي للقطاعات والاتساق الشامل بين كل قطاعات الاستراتيجية . وأجرت التنسيق اللازم والمراجعة الدقيقة وأوكلت أمر الصياغة النهائية إلى لجنة الصياغة التي سعت بدورها إلى التجويد والإبانة مستعينة بجهود العلماء والخبراء وغيرهم من أهل الدراية والعطاء . وأسفر كل هذا الجهد عن إخراج الاستراتيجية الشاملة ك " وثيقة وطنية تاريخية " (13).

**ثالثاً :** نجحت هذه الاستراتيجية القومية الشاملة في اقتباس وتنزيل التخطيط الاستراتيجي \_ كعلم وفن غربي / عالمي وإنساني في التربة السودانية عبر الاجتهاد البحثي والمعرفي المشروح أعلاه في مسارات ترتيب عمل لجان المؤتمر الذي أسفر عن ميلادها : استراتيجية ذات هوية وطنية قومية سودانية إسلامية كاملة الدسم . وتشهد الملامح العامة والخطوط العريضة المعززة بالتفاصيل الدقيقة و المرصعة بالأفكار والمصطلحات و التعابير والآليات والنهج المعرفي على قوة الاجتهاد الذكي الذي ساهم متكاملًا في ميلادها وإخراجها إلى النور . فهي بهذا - و الحق يقال - تعتبر بمثابة أول خطة استراتيجية عربية إسلامية في بابها حسبما وقفنا عليه من المصادر والمراجع البحثية التي تتبعناها في هذا الباب . ويحمد لها أن خطابها ومقاصدها قد تحالفت ومشروع

التأصيل الإسلامي السوداني الهوية والهوى؛ وبحيث لم تفارق مشروعها الذاتي الوطني و أهدافها الثاوية في قلب هذا الخطاب بشهادة المتن والنص واللغة الحاملة للفكر و الرسالة.

رابعا : حققت هذه الاستراتيجية ميزة جوهرية في تمرير خطابها عبر مسارب ومسارات " التخطيط الاستراتيجي الذي يتميز بالجرأة والتحدى ويتجه نحو تحقيق أمور أساسية " (14) الجرأة في التقدم من قضايا البلاد بمشروع صحوة أو - بدقة - طفرة إسلامية . ويتجلى هذا الأمر بوضوح سافر في خطاب التحدي المزخر بحزمة وعود ثورية راديكالية؛ هجست أو أفصحت بما بعض ثنايا التعابير الواردة في خضم المصطلحات والعبارات الحاوية للأفكار الثورية الموجهة للغرب(15).

والشاهد هنا أن خطاب التحدي للغرب والتصريح في قلب استراتيجية العلاقات الخارجية بمشروع " بناء نظام عالمي جديد " (16) من طرف نظام حكومة الإنقاذ الوطني كنظام إسلامي سوداني عربي أفريقي ؛ قد كشف عن الحقيقة الاستراتيجية الثاوية خلف أيديولوجيا النظام حينذاك ؛ وخاصة بعدما تمددت الخطابات والوعود وتضخمت الاتصالات والعلاقات الخارجية لتطال مشروع التأسيس لتحالفات استراتيجية بين بعض الحركات ثورية العربية والأفريقية والآسيوية والعالمية تحت مظلة المؤتمر العالمي الشعبي العربي الإسلامي الذي تأسس كتجمع لقيادة مشروع بناء نظام عالمي إسلامي جديد . فهل كانت ظروف وإمكانات ومقدرات السودان تسمح بترتيب وتنسيق الخطى العالمية لقيادة وتحقيق مشروع بناء نظام عالمي جديد مغاير للنظام العالمي الجديد الذي أنزلته دول التحالف الغربي الإمبريالي فضربت به دولة العراق ودمرت مكتسباتها العلمية والحضارية وثرواتها الإنسانية ومواردها الاقتصادية المهولة ، و أعادت التمكين والسيادة لدولة الكيان الصهيوني ؟ وكيف تحول هذا المشروع الإسلامي من الصحوة والطفرة الإسلامية بسبب من قوة عداة الإعلام الغربي المتحالف إلى تضخيم إشكالية الإسلاموفوبيا المقرونة ظلما بالإرهاب والإسلام والمسلمين ؟ (17) .

لقد تحدثت الاستراتيجية عن " القوى الاستراتيجية السودانية " التي تنبع مواردها من " حقائق الجغرافيا السياسية والبشرية ن ومن تاريخه الشامل ، ومن أعماق انتماءاته العرقية والثقافية ، ومن موارده الطبيعية ن ومن الطبيعة الكلية لكتلته الحيوية " . وأكدت على أن السودان هو " أفريقيا مصغرة " و هو " بلد عربي عريق بالأصول واللسان والوجدان والثقافة والتاريخ " . و هو أيضا " جزء من الكيان الإسلامي الأعمى الشامل " . و " لم يعد الإسلام معرفة تراثية في الحياة الدولية بل أن الإسلام يتنامى طورا بعد طور : قوة محركة لثورات المستضعفين ، ودافعة لازدهار الهوية والثقافة والفكر وملهمة لنموذج حي لحياة إنسانية متحررة من العبودية لغير الله " . والسودان " جزء من عالم عدم الانحياز وأمم الجنوب يقاسمها التاريخ الاستعماري وعدوان الهيمنة والاستكبار في الحياة الدولية المعاصرة، ويشاركها أعباء النضال من أجل عالم جديد " . والسودان أيضا " يمتلك موارد ذاتية هائلة من مصادر الطاقة المتجددة " وهي موارد - حسب النص / الدماغ الاستراتيجي - قادرة على بناء سودان المستقبل ليكون قادرا بدوره " على تبني استراتيجيات في علاقاته الخارجية تمكنه من المشاركة في تشكيل العالم الجديد " . واستطرادا تعلن الاستراتيجية بوضوح سافر عن مشروع " جعل السودان مركزا للتحرر من الهيمنة الغربية الجائرة على موازين القوى والتعامل ن ومأوى للمستضعفين ونصرا للمظلومين " .

فهل حوصرت التجربة في مهدها فماتت عند حدود " المصدقية التطبيقية لا النظرية ولا الدعوية " ؟ (18) هل تم إفراغ مشروع التخطيط الاستراتيجي والتمكين فالتنفيذ الممكن لبرامجه وخططه و عودده ومقاصده ؟ وهل امتدت مفاعيل الخلافات والكوابح والابتلاءات التي حسمت بالمفاصلة لتطال جوهر المشروع بسبب من التقاطعات والتهافت على نور السلطة ونير الحكم ؟ هل كان الوعد التحديثي و الوعيد الثوري العالمي الاستراتيجي على قدر عزائم وظروف وموارد السودان : الدولة والمجتمع والإنسان ؛ أم كان فقط على قدر لسان حال ثورة الإنقاذ حينذاك ؟.

**خامسا :** إن آليات التعبئة والحشد الأيديولوجي الراجع إلى النهج الثوري في الخطاب السياسي والثقافي والاجتماعي المسنود بالمرجعية الإسلامية في خطاب ثورة الإنقاذ الوطني - في بواكيرها - قد وجد صداه الناجح في تضاعف لغة وخطاب وأفكار هذه الاستراتيجية القومية الشاملة التي تم سبكها وتنزيلها كمشروع دولة وليس مجتمع أو مجرد حكومة . وبهذا القدر المحدد وغير المحدود من الحشد والتعبئة والاستنفار على جميع الصعد وفي مختلف الميادين وبجميع جهات وأقاليم وأصقاع السودان وحدوده التقليدية المترامية الأطراف : نجحت حكومة ثورة الإنقاذ في تنفيذ سياسة التمكين وتحقق لها القبول المجتمعي و السياسي والسيادي في البلاد كما توقعت بل ورسمت ونفذت ذلك آليات التدبير لتنزيل هذه الاستراتيجية القومية الشاملة .

**سادسا :** إن القراءة الهادئة المعززة بالتأمل الفاحص والعقل النقدي النابه لحروف وكلمات و عبارات ولغة وخطاب وأفكار ومقاصد ورسالات هذه الاستراتيجية القومية الشاملة، تكشف بوضوح سافر عن اشتغال نخبة فريدة من ( الأدمغة الاستراتيجية ) السودانية الإسلامية التي ردت ثورة الإنقاذ رفا وإسنادا منهجيا وعلميا وعمليا / وطنيا وإسلاميا بأرقى وأعمق ما لديها من اجتهادات في سبيل إعداد وتقديم أول استراتيجية قومية شاملة في تاريخ السودان الحديث . ويصادق على هذه الاتساق المنطقي في الطرح والتناول والترتيب و التنسيق و التقديم والتحرير السهل الممتنع لجميع القضايا و المحاور والقطاعات والمفاصل وكذا التفاصيل الدقيقة الحاوية لكل هدف أو رمز أو معنى ليجد مكانه في المبنى الشمولي الواسع والمتفرد لهذا ( الدماغ الاستراتيجي ) : علما وعملا وعبادة .

**سابعا وأخيرا :** ينضاف لكل هذا أن " الأنموذج الأخلاقي الذي تتجه الاستراتيجية القومية الشاملة إلى تحقيقه هو جوهر غايتها القومية ، التي تهدف إلي تأسيس نهضة حضارية شاملة ، أصيلة ومعاصرة ومتجددة ، يتخلل مراحل التخطيط والتنفيذ والتقوم فيها التزام صادق بأصول الأنموذج الأخلاقي ... فالأخلاق من وجهة النظر الاستراتيجية هي الاطار الذي تتحقق فيه النهضة الحضارية المنشودة و غايتها " (19). وقد تم تفصيل القول الوافي في الأصول والمبادئ العشر التي يقوم عليها الأنموذج الأخلاقي وأولها أبرزها على الإطلاق: مبدأ التوحيد باعتباره " الأصل الذي تنبثق عنه الأصول والمبدأ الذي تتفرع عنه المبادئ... وهو المعيار الحاكم والمرجع الأخير لكل السلوك القويم ... إذ ينفي السيادة والحاكمية إلا لله رب العالمين " . إن " الأنموذج الأخلاقي الذي تتوخاه هذه الاستراتيجية ينتظم أجهزة الحكم والسيادة والأمن والأجهزة الاقتصادية والاجتماعية و ... المجتمع كله " .

**والسؤال :** هل ساهمت هذه الرؤية التخطيطية الاستراتيجية في تنزيل وتنفيذ مشروعه هذا النموذج الأخلاقي المثالي المتوسل بل المتمركز بقوة منطقية و عقدية راسخة على مبدأ الحاكمية ؟ هل ساهم التمكين الذي تنزل في جميع مرافق الحكم والدولة عبر " الموجهات الاستراتيجية الوظيفية " في سيادة النموذج الأخلاقي المثالي المنصوص عليه للتأكيد على الصدق المنطقي و المنهجي والواقعي في التأكيد على الحاكمية وتطبيق الشريعة لإقامة الدين ؟ وهل يمكن بهذا الفهم الأيديولوجي التاريخي طرح برامج وخطط إعادة تأسيس الوطن وحل مشكلات البلاد من معاش وتنمية وتطور؟

### وقفة نقدية في مستهل مسار الاستراتيجية العشرية :

لنرجع إلى السطر في محاولة لتوسيع معاني ودلالات التأسيس المنطقي والمنهجي للاستراتيجية القومية الشاملة التي توسعت في التخطيط الاستراتيجي لحاضر ومستقبل الإنسان والمجتمع والدولة في وقت واحد ؛ فنقول :

**أولاً :** إن الإعلان عن التفكير والتخطيط لتنظيم المؤتمر الشامل لإعداد الاستراتيجية القومية لثورة الإنقاذ الوطني قد تزامن - في الربع الأخير من القرن العشرين - مع الصعود الإيجابي الملحوظ لمشروع الصحوة الإسلامية ، وعودة الدين كقوة ثقافية وحضارية وسياسية لاستئناف المشروع الأكبر للنهضة الإسلامية التي دشنها نفر من المفكرين الإسلاميين المجتهدين في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ومن أبرزهم الأفغاني ومحمد عبده وتلاميذهم في بلدان المشرق والمغرب الإسلامي . كما تزامن أيضا مع نهايات القرن العشرين الذي شهد - سياسيا - سقوط المعسكر الاشتراكي ونظريته الإلحادية الماركسية اللينينية وتبعه سقوط الفكر أحادي الشمولي في منظومة الدول الاشتراكية الدائرة في فلك النظرية بعد ذلك . ومن الثابت أن هذه العودة قد كانت متساوقة مع الترويج الغربي الإعلامي - فلسفيا وسياسيا و دينيا - لهواجس " النهايات " (20) التي انتشرت في الغرب وكان لها صدى ضعيف في الشرق : نهاية أو موت الإنسان / نهاية التاريخ / نهاية الأيديولوجيا / نهاية الأخلاق... الخ . كما تزامن كل هذا مع الكشوفات التقنية والتقانية و انفجار ثورة الحوسبة بثروة المعلومات المحمولة على أسرع وأخطر وسائل الإعلام والاتصالات ذات التأثير والنفوذ البالغ المعاني والدلالات.

فهل قرأ صناع الاستراتيجية القومية الشاملة في مشروع ثورة الإنقاذ هذا التزامن قبل الدخول في إعداد مشروع نص أحادي جامع مانع لكل ما في البلاد من تراث وثروات وآراء ومقالات تشرح وتفسر التنوع والتعدد التاريخي الجغرافي و البيئي و الاثني و الثقافي في بلاد السودان المفتوحة الحدود على كل الاحتمالات والتي كان أقلها وأضعفها الانفصال؟.

**ثانيا :** إن الاستراتيجية علم وفكر وفن وفلسفة هي الأقرب إلى الحلم السياسي أو الفلسفة المدنية كما نظر لها وفسرها أفلاطون والفارابي وغيرهم من أعلام الفكر الإنساني . فهي من هذا المنظور مجال للتظير الذي قد يسمح - بل قد يساهم - في توسيع وتدعيم مجال التعايش المشترك و الخلاق بين الدين والسياسة كما ساهم في ذلك بقوة منطقية وفلسفية وبمنطق أصول علم أصول الدين الفقيه والقاضي الحكيم ابن رشد الحفيد في مقاله التنظيري الفريد الشهير ( فصل المقال في ما بين الحكمة والشريعة من اتصال ) . ومن هذا الموقع والمنطلق تكون الفلسفة رافدة ورافعة نظرية / علمية / عملية / نقدية لتغذية الاستراتيجية

- كعلم وفن - بمنهجية وآليات الرصد والمتابعة والتحليل والتقييم والتقويم والمساءلة والمحاسبة والشفافية والعدالة والمصداقية وجميعها من القيم والشروط اللازمة لصحة المشروع والقضية الإنسانية الفردية أو المجتمعية .

فهل تم توظيف واستثمار الاستراتيجية لخدمة الحاكمية وبالتالي لترسيخ منظومة القيم عبر الآليات المشار إليها ؛ أم أن الموضوع يتعلق بمجرد استلام أو استلاف للأدوات والقوالب دون المعاني والمعايير والدلالات الضروري تفعيلها لتأكيد المقبولية المعرفية و المصداقية والنجاعة التطبيقية وليس النظرية فقط ؟ نتساءل لأن مفهوم الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي قد تم إنتاجه في فكر مغاير لكل ما هو عربي وإسلامي ، كما تم غرسه وتنميته وقطف ثماره في تربة معرفية وبيئة مختلفة ، بل في سياق تاريخي مباين تماما لما نحن فيه .

**ثالثا :** إن التنوع و التعددية الثقافية والحضارية والأثنية و الجيوسياسية المركبة التي أكدت عليها حقائق الجغرافيا والتاريخ الجاري من الناس والمجتمع مجرى النسغ من الجذر والساق الحي في السودان ؛ يستحيل أن تنتظم حركة شمولية أحادية مهما كانت مطلقاتها الأيديولوجية أو العقائدية ؛ وخاصة في هذا العصر الذي تداخلت فيه العولمة بوسائط الإعلام والمعلومات ، فضلا عن الحضور القوي للشرائع الدولية التي انتقصت من السيادة الوطنية في الكثير من البلدان والظروف والحالات . ويرى المفكر الراحل محمد أبو القاسم أن " نظام حكومة الإنقاذ بمفهومه للإسلام على أسس أيديولوجية سكنوية وتاريخية موروثة تتعارض مع الفهم المنهجي والمنهجي المعاصر للإسلام من جهة ، وعصر العلم والعالمية من جهة أخرى ؛ سينتهي إلى حين التطبيق للانقلاب على الزمان والمكان معا باتجاه عكسي " (21).

**رابعا :** يلحق بما سبق على درب التمكين للنظام الكلي بناء على مشروع التخطيط الاستراتيجي التوقف للتأمل في الآتي : لقد شيدت الأفكار المجدولة " بالنهج الثوري " المسور ب" الاطار الفلسفي التوجيهي " لمشروع الإنقاذ (22) والطاقح بأفكاره في ثانيا وسطور الاستراتيجية العشرية عبر التخطيط الاستراتيجي مشروعاً يشبه ما يصطلح عليه ب " النظام الكلي " أو العقيدة السياسية الكلية . و نجد أن من أهم خصائصه " احتكار القطاع العام للنشاط السياسي " و " ارتكاز الحكام المسيطرين على مؤسسات الدولة وأجهزتها والمحتكرين للنشاط السياسي على عقيدة كلية تبرر هذا الاحتكار " وثالثا " توسيع نطاق القطاع العام بحيث يصبح شاملا لكل الوظائف والمصالح في الوجود الاجتماعي للأفراد ، وممتدا إلى جميع أفراد الدولة . وهذا ما يمكن تسميته: دولته المجتمع " (23) ولا ينطبق كل هذا بالطبع على الوضع الراهن لوجود فوارق جوهرية في النزعة العميقة. حسبنا أن ننبه إليه من باب الاجتهاد في التساؤل النقدي الكاشف لشكله ومساره وآثاره في الإنسان والمجتمع.

والسؤال : هل حدث نوع من التفاعل الخلاق بين الحاكمية النازمة لهذه النزعة الكلية للنظام ؛ وبين التخطيط الاستراتيجي كعلم وفن اختار مستصحبوه- من المنظرين والخبراء - أن يساهم في توسيع وتكريس مشروع تطبيق الشريعة وإقامة الدين في التجربة السودانية ؟ أم أنه تم دمج الحاكمية والاستراتيجية في فعل واحد ووظيفة واحدة هي في مظهر والمنهج مشروع التخطيط الاستراتيجي لنظام الحكم السياسي المؤسسي والدولي ؟ هل كانت الاستراتيجية القومية الشاملة خطة الدولة أم خطة الحكومة ؟ (24) يطرح السؤال استنادا على الرأي الفني القاضي بأن " وضع خطة الدولة أي الاستراتيجية القومية .. يتطلب تأسيس

جهاز قومي يشرف على التخطيط الاستراتيجي يتم من خلاله اشتراك كافة القوى السياسية ( وكذلك منظمات المجتمع المدني ) في التخطيط الاستراتيجي " ؛ وهو ما كان غائبا تماما لحظة إعداد الاستراتيجية العشرية من قبل المؤتمر الشامل عام 1991م /1992م . وربما لهذا خرجت للوجود كخطة حكومية جمعت خططاً مرحلية وشكلت - بحضورها العقدي والإعلامي و في مسارها التنفيذي - مرحلة تجاه الاستراتيجية القومية ربع القرنية كما سنتابع.

**خامسا:** يتبع ما سبق ويلحق به على مستوى الملاحظة والتساؤل أن الحركة الإسلامية التي قدمت نظام ثورة الإنقاذ الوطني لتأسيس الدولة التي تصون بيضة الشريعة ؛ و عززته بالدماغ الاستراتيجي الناظم للتخطيط الشامل للمجتمع والدولة ؛ قد عانت - ككل الأنظمة الدنيوية الكلية - من إشكالية تنظيمية وسياسية بنوية و هيكلية تاريخية تمثلت في " تردي الأوضاع داخل الحركة وظهور بوادر الانشقاق والتشردم و الذي زاد الطين بلة وقاد بالضرورة إلى صراع أيديولوجي داخلي حول حاكمية الحركة والتنظيم من جهة واستعلاء القيادة السياسية والتنفيذية ( الحكومة ) على قرارات الحركة من جهة أخرى " . وانضاف إلى كل هذا - وهو الأخطر بإطلاق - " قرار مجلس شوراهما بحل نفسه في 1991/1990م " . (24) وقد انجر عن هذا كله : صراع الفكرة / الحركة على السلطة الزمنية المادية والمرجعية ؛ ظهور ثلوث سياسي في الجسد السياسي السوداني هو منظومة الحكم والتحكم والحوكمة؛ كنتاج طبيعي في الصراع على السلطة . وهو عين الثلوث الرمزي الكامن في قلب وعقل النظام الكلي المشار إليه في الفقرة السابقة من هذا البحث . واستطرادا و للتوضيح و ثراء النقاش نقتبس السؤال : " هل فقدت قيادة الحركة الإسلامية سيطرتها التوجيهية وحاكمتها على الدولة والنشاط السياسي ؟ " . يطرح هذا السؤال الحارق على ضوء التقرير القاضي بأن " الحركة تؤمن بأن السلطة هي الأداة الأولى في تغيير المجتمع وتحويله والتحكم في اتجاهات نموه السياسي والثقافي " (25).

وغير بعيد عن هذا التحليل ما سطره باحث وقيادي إسلامي في تحليله " لمأزق الحركة الإسلامية السودانية "؛ حول التحالف الثلاثي بين " القبيلة والسوق والأمن " بعد متابعته للصيقة " لإرهاصات التحول الاستراتيجي الذي وقع في مسار الحركة الإسلامية " . هذه الحركة التي أنتجت الاستراتيجية العشرية أو الدماغ الاستراتيجي مشروع المساءلة في هذا البحث . ومن رأيه أن الحركة الإسلامية قد كانت لها " استراتيجية ثابتة وناجحة طيلة العهود الماضية " . ويؤكد باحث آخر أن " مرحلة انتقال الحركة الإسلامية السودانية من تنظيم إلى دولة هي عبارة عن حصيلة مجاهدات استراتيجية ومناورات كللت في خاتمة المطاف بما عرف بالدولة الإسلامية بالسودان " . ولكن " تلك الاستراتيجية بلغت مداها حينما بلغت الحركة مرحلة الدولة " ؛ وكان الخطأ - الاستراتيجي أن صح التعبير - أن الحركة قد سارت " في مرحلة الدولة باستراتيجية ما قبل الدولة ... فتحولت الشعارات وبقايا الاستراتيجية القديمة إلى نوع من الأيديولوجيا المغلقة " . هل العقيدة الكلية المبتوثة في متن العشرية أو : الدماغ الاستراتيجي ؟

**سادسا:** حملت لغة وخطابات الاستراتيجية القومية الشاملة في عبارات واضحة بل سافرة ثنائية القلب بين الوعد والوعيد : الوعد بتطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الدين ؛ والوعيد بنصرة المستضعفين وإيواء المضطهدين ومحاربة الرأسمالية الغربية وغير ذلك من أشكال التحدي لأخلاقيات الأنظمة العالمية والعولمية التي بدأت في التشكل بالتزامن مع قدوم ثورة الإنقاذ الوطني والإعلان

الأمريكي عن مشروع إعادة تشكيل الدول والمجتمعات في اطار نظام عالمي جديد .وقد اتضح من القراءة الداخلية لاتساق متن الاستراتيجية العشرية أن التخطيط الاستراتيجي فيها قد ارتبط بالبيئة المحلية : تحليلا واستهدافا واستشرافا ؛ ولكنه - وهذه نقطة الضعف - لم يمتد بالتحليل ليشمل البيئة الدولية المحيطة بالسودان بين قرنين : العشرين والحادي والعشرين .(26) ولاشك أن الواقع العالمي والعلمي الموارد قد كان وما يزال وسيظل حافلا بالكثير من الوقائع والاحتمالات المتفتحة على أكثر من مشروع ومخطط في خضم الاستراتيجيات المتقاطعة التي تترجمها القطاعات والحروب والأزمات المتفتحة التي تغذي الإسلاموفوبيا المتصاعدة في الملتيميديا في كل حين وأن . وقبل أن ننتقل لفحص ومساءلة الشق الثاني من الدماغ الاستراتيجي أي الاستراتيجية ربع القرنية ؛ يحق لنا أن نتساءل :

لماذا لم تجد هذه الاستراتيجية القومية الشاملة صدى قويا وحضورا عميقا وتأثيرا مهيبا في المجتمع السوداني في عشرينتها ؟ لماذا غادر هذا العقل الاستراتيجي الجسد السياسي والعمل التنفيذي الحكومي والنظام السياسي الحامل له ؟ هل يرجع السبب إلى ضعف بنيوي في بنية الاستراتيجية العشرية نفسها ، باعتبارها مجرد بشارات وأدبيات تمي صياغتها في قوالب نظرية فأنتجت حلولاً وتصورات مثالية جاهزة جاء على هيئة جداول ومصنفوفات ومنظومات أفكار أيديولوجية بلا فاعليات ولا فعالية ولا قوى حقيقية / تنفيذية / مؤسسية / دولتيه تسندها ؟ أين هو مقام التخطيط الاستراتيجي ، المستقبلي من الإحساس العارم بتقهقر الحياة العامة في الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ناهيك عن الفنية والرياضية والصحفية وإشكالية التي تشتغل بلا موثيق أخلاقية وبدون إيقاع ضابط لمنظومة الأخلاق التي بشرت ونادت بما هذه الاستراتيجية ؟ بل أين هو الجهاز التنفيذي الساهر على تنفيذ ومراقبة ومتابعة وتقييم وتقويم هذه الاستراتيجية العشرية ؟ لماذا اختفى وخفت نبضها حتتبدد، ثم اختفى أثرها بإخفاء التقييم الرسمي المؤسسي لمسارها وتأثيرها ؟ هل انداح الخلاف الصادم بالمفاصلة الأزلي:ة الكبرى " أو " المصيبة الكبرى " ؛ (27) فاستشرى في تمظهرات متعددة ومتنوعة من الفتن اللوآق التي عمرت ثم غمرت البلاد ؟ هل هو الصراع الطبيعي / التاريخي / الأزلي: الصدع فالتصدع؛ بين النظر والعمل ؟

نستخلص مما سبق، إيجابيا / بحثيا واستراتيجيا : أن الاستراتيجية القومية الشاملة التي حضرت بقوة في مقدمة التفكير والتنظير الاستراتيجي المؤسس لمشروع ثورة الإنقاذ الوطني والدولة المعاصرة ؛ قد شكلت مقدمة خلدونية المعنى والمبنى ، إذ قدمت أو أشهرت عن شهادة حق وحقيقة قوية ونابضة بالحياة على درب إسناد مشروع ومؤسسات تطبيق الشريعة وإقامة الدين في البلاد بالتمكين الذي طال جميع المرافق الحكومية ومفاصل الدولة الأساسية ، فضلا عن تقوية موقف استقلال القرار السياسي والسيادي للدولة والمستمد من قوة أحادية النهج داخل النظام . كما عززت ووسعت الاستراتيجية العشرية هذا الزخم والحماس كله، بالتناغم مع التوجه الحضاري المندغم بل والمساند بقوة حقيقية لمشروع التوجه الأممي المستمد من المشروع الإسلامي الحضاري العالمي .وقد مهدت الطريق واسعا - بعد نقدها وتقويمها في تقارير متنوعة - لإعداد حزمة توصيات تم استثمارها في إعداد المنهجية والتصور المبدئي للاستراتيجية ربع القرنية (28).

الاستراتيجية ربع القرنية 2007 م - 2032 م :

ورد في متن الكتاب الحاوي للمرجعيات التفصيلية للاستراتيجية ربع القرنية للدولة أن الاستراتيجية العشرية وعلى الرغم انتهاء المدى الزمني لها ؛ فإنها " تظل بموجهاتها وغاياتها صالحة لربع القرن القادم " . بل و " تعتبر خطوة مهمة ورائدة في إرساء دعائم الفكر الاستراتيجي في البلاد " . و " حققت - أي العشرية - نجاحات مقدرة مهدت الطريق أمام الاستراتيجية ربع القرنية " . (29) ويعزز هذا التقرير الرسمي موقف ومنظور هذا البحث التساؤلي النقدي المنصب والمتمحور - إجرائيا - حول الدماغ الاستراتيجي الذي افترضناه بحثيا ؛ فأضحى نصا مفتوحا للقراءة : رسميا / مؤسسيا ودوليا ، وعملا فكريا له منطلقاته ودوافعه ومقاصده وميادينه وآلياته وأنتجه وتأثيره في بنية وكيونة الجسد السياسي الإنسان والدولة والمجتمع .

كان العام 2001م قد شهد الإعلان عن تأسيس المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي كجهاز قومي يشرف خطة الدولة في مجال التخطيط الاستراتيجي . و " جرى اتباع النهج العلمي المتعارف عليه في التخطيط الاستراتيجي بإنشاء مؤسسات ترعى التخطيط الاستراتيجي إنشاء و تنفيذًا ومتابعة . وإشراك كل فعاليات المجتمع ومؤسساته الرسمية والشعبية في الإجماع على الرؤية الكلية ، مما شكل نقلة نوعية وضرورية إلى الاستراتيجية القومية ربع القرنية " . (30) و تجلّى ذلك في الخطوات التالية :

- أ. الانتقال من الديوانية التقليدية إلى المشاركة الفاعلة وتعزيز مقدرات المؤسسات الوطنية في الإعداد والتنفيذ والمتابعة .
- ب. ترجمة الرؤية الاستراتيجية إلى خطط مرحلية خمسية وبرامج معلومة الموارد والأولويات .
- ت. بلوغ النتائج المرجوة كما ونوعا وفق برنامج وطني للتطوير والامتنياز مما يؤدي إلى تعظيم قدرات المؤسسات بتأهيلها للأداء الأكفأ وترشيد استخدام الموارد .

إن الهدف الرئيس من وضع هذه الاستراتيجية ربع القرنية وسبيلها هو الإنسان السوداني بكل فئاته على امتداد رقعة الوطن .. سعيا وراء حياة حرة كريمة وعدل شامل يقود إلى تعزيز سلام اجتماعي وتعيش سلمي يحفظ للبلاد أمنها القومي أرضا وإنسانا وموارد؛ ويدخلها إلى موقع الريادة بين الأمم. وحتوت مقدماتها أبرز معالمها على مستوى الرؤية المتمثلة في " استكمال بناء أمة سودانية موحدة ، آمنة ، متحضرة ، متقدمة ، متطورة " ، ومنظومة القيم والتحديات .

من أهم الملاحظات التي يمكن رصدها وتسطيرها بعد القراءة المقارنة بين نص الاستراتيجية العشرية والاستراتيجية ربع القرنية ، الآتي :

- أولا :** اختفت من المقدمة اللغة الثورية الأيديولوجية ذات النفس الحاد والصوت والصدى العالي ؛ لتحل محلها لغة ديوانية وظيفية هادئة ، كمؤشر حيوي وحقيقي على أن الدولة قد انتقلت - رغم جميع المشاكل الناجمة عن المفاصلة والتحديات الداخلية والخارجية الخطيرة المحدقة بالبلاد - من مرحلة الوعد والوعيد إلى مرحلة أكثر اتزانًا والتزامًا بأبجديات الخطاب الهادف لتنزيل التفكير العلمي الاستراتيجي في التخطيط الاستراتيجي باعتباره فنا وعلمًا وعملا عقلايا ومؤسسيا في مستهل قرن جديد .
- ثانيا :** إقرار نظام التعددية الحزبية كنظام أخذت به الدولة من تلقاء نفسها ، تحقيقا لمبدأ التداول السلمي للسلطة . وقد تمت دسترة وتقنين وتنظيم المجال السياسي في العام 1998م ؛ كما تم الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني كشريكة في الحياة السياسية.
- ثالثا :** اتسمت استراتيجية العلاقات الخارجية - على سبيل المثال في المقارنة لا الحصر - بلغة واقعية وديوانية هادئة وبأفكار وخطط وبرامج أكثر واقعية من المطروح في الاستراتيجية العشرية . وربما يرجع ذلك إلى التغيرات البنوية / الاستراتيجية المحلية والإقليمية

والدولية التي أحاط بالسودان سلبا وإيجابا ؛ وخاصة بعد 11 سبتمبر وما نجم عنه من تصعيد استراتيجي ساهم في تضخيم الإسلاموفوبيا وقضايا حقوق الإنسان وتصعيد الحرب ضد الإرهاب وغير ذلك من الملفات القضايا الدولية والعولمية وإشكالية التي أرهقت الدبلوماسية والدولة السودانية وانعكست انعكاسا شرطيا وسلبيا خطيرا على الوضع المعيشي والإنساني والمجتمعي رغم وعود وبشارات الاستراتيجيات الرسمية .

**رابعا :** حملت الاستراتيجية ربع القرنية في باب موجهاً استراتيجية بناء القدرات والارتقاء بالمجتمعات نص ضمن الهداف العامة على " بناء أمة تسعى لصدق التدين " و " التمكين لقيم الدين لإعلاء شرعه وتعظيم شعائره وتركيز المجتمع " . و " تعظيم أداء الشعائر الدينية والاهتمام بالتربية الروحية " (31) أما في باب استراتيجية الإرشاد والأوقاف فقد تم التنصيص على أن " استراتيجية الإرشاد والأوقاف ربع القرنية تقوم على مبدأ التوحيد " وأنه " لاسيادة ولاحاكمية إلا لله رب العالمين ، وهو المبدأ الحاكم والمرجع الأخير لكل السلوك القويم " . (32) ونلاحظ هنا أن لفظ عبارة الحاكمية لله قد ورد حجولة ومغمورة في باطن النص على القضايا والخطط والمشاريع المنثورة في هذه الاستراتيجية .

**خامسا :** لقد " تم إيقاف " العمل في مجال التفكير التخطيطي الاستراتيجي في السودان بعد انتهاء مدة الاستراتيجية العشرية بعد العام 2002م " جراء الدخول في المراحل الختامية لتحريك عمليات السلام في جنوب السودان وما نتج عنها من توقيع اتفاقيات السلام الشامل وما تبع ذلك من تفجر المشاكل في دارفور وتكثيف الجهود لإعادة تطبيع علاقات السودان الاقتصادية الخارجية مع المنظمات الإقليمية والدولية . " (33) وفي هذه الفترة - من 2002م إلى 2006م - وضعت اتفاقية مشاكوس في يوليو 2002م " الأساس النظري لمفهوم الكيانين : الشمال الإسلامي والجنوب العلماني ؛ ثم أردفت ذلك بالفيدرالية غير المتوازنة بمعنى إقليم واحد في الجنوب في مواجهة مركز اتحادي " . و (34) وأسفرت المحادثات ونتائجها في ما بعد عن اتفاق ثنائي " غير متوازن ؛ " ولهذا فانه " لم يعالج كل أزمات السودان " و لأنه " انتهج سياسة التعتيم في القضايا القومية الشاملة " فانه قد انتهى إلى أن " يضع الاتفاق فوق الديمقراطية وذلك بالزام كل شخص يرشح نفسه للانتخابات باحترام اتفاقية السلام والالتزام بها وإنفاذها " . . . وغير ذلك من الملاحظات السلبية الطاعنة في مشروع وشرعية اتفاقية السلام ؛ على الرغم من الترحيب بوقف الحرب الطويلة المدمرة للإنسان والبلاد .

**والسؤال :** أين هو دور التفكير في التخطيط الاستراتيجي الرسمي للدولة من هذا الخلل البنيوي و الهيكلي و الحقوقي والدستوري الحادث في الجسد السياسي والسيادي للدولة ؟ هل يمكن التخطيط أو - بدقة - الاستمرار في التفكير للتخطيط الاستراتيجي في ظل الحضور القوي والوجود الطاعني " لازمة الشاملة للحكم " (35) والتي تعكسها الحروب والتمردات الجهوية والنزاعات العرقية الجهوية والقبلية والنعرات العنصرية والاستقطاعات الإقليمية ، ناهيك عن المؤامرات أو المخططات الأجنبية ؟ وهل ساهم انفصال الجنوب العلماني في تكريس الحاكمية لله - حسبما نصت عليها الاستراتيجية ربع القرنية - و تطوير مشروع تطبيق الشريعة وإقامة الدين؟

#### الاستراتيجية ربع القرنية جدلية المحددات والمهددات :

على الرغم من خطورة وكم وكيف الإشكاليات والقضايا التي أحاطت بالبلاد في مستهل القرن الحادي والعشرين المتزامن مع انتهاء مدة الاستراتيجية العشرية ؛ فان الدولة قد عازمت على المضي قدما في التفكير للتخطيط الاستراتيجي لربع قرن كامل . كانت

قضية الجنوب قد لاحت معالم الحل السياسي عبرها لمشروع إحلال السلام الدائم دون أية إرهابيات للانفصال حينذاك . وقد فاجأ انفجار الأوضاع في دارفور الرأي العام الداخلي بعد تحول التمردات والمشاكل الصغيرة والخلافات القبلية على المراعي والأراضي وموارد المياه؛ إلى إشكالية تمرد خطير تجيش بجملة إشكالات ومطالب إقليمية وسياسية تكاثرت وتضخمت بفعل التسييس والاستقطاب والحلول المؤقتة أو المتهافتة . وساهم الحصار الاقتصادي المضروب على النظام السوداني من تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية فانعكست على الأوضاع المعيشية والصحية والبيئية . وانضاف لكل هذا التدهور الأمني في مناطق جبال النوبة وأبيي والنيل الأزرق بدرجات وآماد متفاوتة الخطورة . ولم تغلح السنوات الخضر لتصدير النفط وتحصيل مداخيله الأسطورية المقسومة - قسمة ضيزى - بين حكومتي الشمال والجنوب في التخفيف من عوارض ( المرض الهولندي ) الذي أصاب المجتمع والاقتصاد السوداني . وكانت المفاصلة وتداعياتها وتوابعها - وتوابع الزلزال قد يكون تأثيرها أخطر من ضررته - قد حفرت عميقا في الجسد السياسي لمشروع ثورة الإنقاذ في ثلوث : الحركة والحزب والحكومة بشهادة لسان الحال الغني - عن كل مقال (36).

وقد سرد الباحث المقتر عباس كورينا - في إيجاز وتدقيق - كيفية الإعداد والترتيب الفني والتنظيمي والإداري لوضع الاطار العام للاستراتيجية ربع القرنية . يقول : " عقدت اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي اجتماعات متواصلة تبادلت فيها الرؤى حول تكليفها واطلعت على تجارب شبيهة لدولة ماليزيا ومصر وغيرها . كم تدارست باستفاضة تقارير تقويم الاستراتيجي القومية الشاملة ونظرة بتؤدة في عبها وعظاتها خاصة في ما يتعلق بمنهج الإعداد . وأجالت النظر بين بناء الاستراتيجية على منهج القوة الدافعة أم منهج الإسقاط من استراتيجية الأعمال القائمة على مبادئ التنافس بالحوير المناسب للإدارة الحكومية ... واعتمدت منهج المنافسة الذي يؤسس على رؤية عامة للبلاد تنبثق عنها رؤية استراتيجية عامة بدءا برسالة الحكومة الاتحادية ، تستجيب بصفة أساسية للوظيفة الخدمية لأجهزة الدولة ، وتصوب للفعل الوطني في التحديات الماثلة . ثم انتخبت اللجنة عوامل النجاح المفتاحية وأشارت إلى السياسات التنفيذية الكافية لميز الأداء بفعالية وكفاءة وتكلفة أقل ومحاصرة للهدر ، واقترحت رسالة للحكومة الاتحادية . ومن بعد ذلك التدبير اعتمدت اللجنة كتيبات هي : مدخل للاستراتيجية ، تقويم الاستراتيجية القومية الشاملة والرؤيا . ودفعت بها ، من بعد مباركة المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي \ن إلى لقاء تفكري جامع أمه ألف من السياسيين والعلماء والخبراء والتنفيذيين المركزيين والولائيين ، ومن رجالات الخدمة العامة والجامعات ومنظمات المجتمع المدني ، الفئوي منها والتخصصي ، والمرأة والشباب في الفترة من 6- 8 أبريل 2002م بقاعة الصداقة . تولت الأمانة العامة للتخطيط الاستراتيجي جمع خلاصة التداول ... وشرعت في إسقاط الرؤيا والأهداف الاستراتيجية والرسالة وعوامل النجاح ... وقد استجابت القطاعات باستراتيجيات قطاعية ..."

(37)

تمت صياغة الرؤيا العامة للبلاد بعد كل هذا الحشد والزخم من الأعمال " أمة سودانية موحدة آمنة متحضرة متقدمة متطورة ". كما تم حصر وترتيب التحديات الوطنية وأبرزها - يومذاك - إنهاء الحرب الأهلية وحراسة الثوابت الوطنية المستقرة بالوفاق الوطني والرضا الشعبي ، وتطوير هياكل وبنية الدولة الاتحادية والتزام المؤسسة وغيرها . كما تم حصر وتعدد عوامل النجاح المفتاحية وبرزها التواضع الوطني على نبذ الحرب والافتتال وإصلاح هيكل وبنية الدولة القانونية والرقابية والعدلية . كما تم أيضا ترتيب وتحديد

منظومة القيم المعززة لعوامل النجاح المفتاحية . والى جانب كل هذا تم أيضا تحديد المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تحقيقها .

والسؤال : هل ثمة روابط بين مشروع تطبيق الشريعة وإقامة الدين والطروحات الواردة في المتن العام للاستراتيجية ربع القرنية ؟ هل تكفي بعض الإشارات الخجولة أو العجلى أو الرامزة فقط للدلالة على أن المشروع قائم ؟ هل اكتفت الدولة بعد دسترة المواطنة والتعددية الحزبية والانفتاح أكثر على الواقع العيني و المادي بتضمين المشروع واستصحابه في بعض المؤسسات والوزارات الرمزية والمناسبات الدينية الاحتفالية ؟ وهل يمكن - على المستوى التنظيمي / الإجرائي - مناقشة وتسبيك وضبط إيقاع استراتيجية ربع قرنية في " جلسات استماع " استمرت لثلاثة أيام ؟ (38).

على المستوى الاستراتيجي : هل انبنت الاستراتيجية ربع القرنية على نظريات في الاقتصاد الإسلامي أو أية نظرية سياسية في الحكم أو المجال الاجتماعي أو الثقافي أو الفني أو الرياضي أو الشبابي أو النقابي ؟ هل تم ميلاد أو إعداد نظرية سوسيو/ ثقافية في حسم إشكالية الهوية والمواطنة وكيفية إدارة التنوع الثقافي في البلاد لتنزيلها في برنامج تحليلي / تفكيكي / تركيبي لتأكيد السير الهادئ والمحسوب والمعتدل في تحقيق " الرؤيا : مشروع أمة سودانية موحدة .... " بعد ربع قرن أو بعد انصرام الربعين الأولين من عمر هذه الاستراتيجية ؟ هل تم الشروع في التخطيط أو حتى مجرد التفكير في إعداد مشروع دستور دائم للبلاد لـ " دسترة " الاستراتيجية كوثيقة مستقبلية تساهم في تجميع وتوحيد هذا الشتات السياسي الحزبي والقبلي والجهوي والعرقى والمناطقى والجهوي و- في كلمة - الأيديولوجي الشاغل للجسد السياسي السوداني والمفارق - واقعا - للتفكير والتخطيط الاستراتيجي المستقبلي ؟ نتساءل هنا لأن الاستراتيجية العشرية كانت قد تحدثت بوضوح وفي أكثر من سطر عن " الشعب السوداني " ، ثم جاءت الاستراتيجية ربع القرنية للتحدث عن " مشروع أمة " .

واستطرادا في التساؤلات : اذا كانت الاستراتيجية ربع القرنية قد ذهبت لتفادي السلبات والتعاطي مع الإيجابيات التي أفرزتها تجربة الاستراتيجية العشرية بعد تقييمها وتقويمها ، والبناء عليها عبر إعداد استراتيجية " أطول مدى وأوفر موارد " . وأيضا " تلافيت أبرز العيوب وهي غياب الأجهزة المعنية بالإعداد والمتابعة والتقييم " . وضمن هذا السياق النظري والتنظيري التاريخي كله تطورت بمنهجية " أكثر علمية و واقعية وتجويدا " . ثم تعملقت فأصبحت " تمثل خارطة النهضة للسودان وقد تحسبت للمتغيرات الإقليمية والدولية وللمفاجئة بمنظومة من الخطط أكثر ثباتا وديمومة لإحداث نهضة كبرى في وجوه الحياة العامة في السودان " : اذا كان كل هذا المتن هو الجسد الحي / القوي للاستراتيجية ربع القرنية في الخطة الخمسية الأولى 2007م -2011م التي تزامنت مع الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل . كيف غاب عنها توقع أو استشراق انفصال الجنوب وذهاب رهانها القوي على استتباب السلام الشامل و تكريس وتثبيت مبدأ الوحدة الوطنية ؟ هل كانت حسابات الحكومة في مفاوضات سلام جنوب السودان مغايرة لحسابات الدولة في الاستراتيجيات ؟ هل يعمل العقل السياسي الحكومي / الحزبي اليومي المتعامل بمنطق المصالح والموازنات والبحث عن التوازنات بعيدا عن الدماغ الاستراتيجي المشتغل بالمستقبلات ؟ هل تأتي إرادة العقل السياسي والاطار الذي يحكمه ويتحكم فيه أقوى من إدارة التفكير والتخطيط الاستراتيجي فهزم مبدأ الحق في تقرير المصير بالاستفتاء الصارم البتار ؛ أطروحة الوحدة الوطنية الجاذبة وثقافة السلام ؟

جماع هذه التساؤلات النقدية مطروح على بنية ومسارات و معاني ودلالات النص والنص فقط : الاستراتيجية ربع القرنية ، باعتبارها - كما افترضنا بحثيا ومنهجيا - علم وفن وفعل عقلاي و جزء لا يتجزأ من الدماغ الاستراتيجي الرسمي في البلاد .  
**خاتمة وتطلع:**

سمح لنا هذا البحث التساؤلي النقدي بالوقوف على بنية النصوص المؤسسة للتفكير التخطيطي الاستراتيجي في بلادنا ، عطفا على رغبة جارفة في الوقوف على أشكال وكيفيات حضور أو غياب أو ضمور مشروع تطبيق الشريعة وإقامة الدين باعتبار أن هذا المشروع قد كان مطروحا - رسميا في الدولة - في بداية الثمانينات . وقد أكدت ثورة الإنقاذ على الاستمرار بقوة وحماس نظري وتطبيقي / علمي وعملي في المشروع بشهادة الاستراتيجية القومية الشاملة والتي تم استئناف مشروعها في الاستراتيجية ربع القرنية . شكل هذا الحضور الرسمي / المؤسسي / الدولي للحاكمية في الاستراتيجية فرصة لتقديم الفرضية البحثية القائلة بوجود دماغ استراتيجي حقيقي وحي للدولة كان وما يزال رافدا للتنظير السياسي والحكم التنفيذي والعمل المؤسسي في جميع مرافق الدولة . وبالنظر إلى شساعة الموضوع ومتطلبات حجم ورقة المؤتمر من جهة ؛ وبالنظر إلى حساسيته وضرورة الوقوف البحثي الدقيق على الكثير من الضروري من الوثائق والكثير من الدراسات والبحوث والشهادات والشواهد للتوسع في العمل ؛ استقر الأمر على إعداد هذه الورقة البحثية بالصيغة الإشكالية وبالمنهجية التساؤلية النقدية الطمحة أو - بدقة - القدرة على استكناه عمق بعض المفاصل من جهة ، والتنوير بالقضايا الإشكالية الفلسفية والمعرفية والسياسية والدلالية من جهة أخرى . ونتطلع إن شاء الله وبه التوفيق إلى الاستمرار في مساءلة هذا الدماغ الاستراتيجي ، ثم الانعطاف لتحليله : معرفيا و فلسفيا و واقعا - أي إحصائيا وكيفيا - وداليا واستراتيجيا للتأكيد على امرين أساسيين ، الأول أن البحث الفلسفي التساؤلي بحث نقدي كشاف في عبوره بالقراءة الناجمة المدحجة بالأسئلة : من الماضي القريب على جسر قضايا و وقائع ونوازل وظروف الدولة والمجتمع والإنسان في الحاضر لاستشراف المستقبل . والثاني للتقدم بحثيا في مشروع إنجاز كتاب مفرد لتحليل هذا الدماغ الاستراتيجي بعدما وفرت المساءلة النقدية المادة الحية والخضبة / الغنية للتحليل والتفكيك بالنقد والمراجعة وإعادة التركيب ثم التخليص والتفسير .

### نتائج البحث:

1. رحبت الدولة السودانية في عهد حكومة ثورة الإنقاذ الوطني / في بواكيرها مشروع التفكير في إعداد خطة شاملة للتنمية الوطنية باسم الاستراتيجية القومية الشاملة 1992م- 2002م . وقد استثمرت الزخم الثوري والحشد المعرفي والسياسي التنظيري المعزز بالتفكير الايديولوجي الأحادي في تعبيد الطريق حتى صار منهاجا لكتابتها وسبكها وإخراجها كخطة دولة . وكان مقتلها أو سبب ضمورها في عدم وجود الحاضنة المؤسسية الضرورية كجهاز تنفيذي للمتابعة والرصد والتقييم والمحاسبة . وبعد انتهاء مدتها وتقييمها وتقويم مسارها ونتائجها ؛ تم التفكير الرسمي في الدولة لإعداد استراتيجية ربع قرنية ببنيات تنفيذية ومؤسسية للإشراف عليها في مختلف مرافق الدولة . وقد سمح لنا هذا الاستمرار النظري الرسمي والامتداد المؤسسي بتوصيف افتراضي لحقل البحث والمساءلة في هذا الدماغ الاستراتيجي الدولي الرافد لمشروع التخطيط المستقبلي في البلاد .
2. تم رصد الغياب المنهجي / الفلسفي الاستراتيجي لفلسفة التاريخ عن هذا الدماغ الاستراتيجي : ففي الوقت الذي ودع فيه العالم الأحادية الصارمة والشمولية ببؤسها والأيديولوجيا الدوغمائية بخطاياها وأخطائها في القرن العشرين ؛ أدخلت الاستراتيجية العشرية السودان إلى القرن الحادي والعشرين بخطة وخطى أحادية وليس على قدم وساق؛ فكان ما كان من ضعف وتبديد

وتراجع في هذه الخطة الطموحة لإسناد إقامة الدين والمشروع الحضاري الإسلامي العالمي ، والتي غادرت الواقع الواقعية وانهمزت بالأرقام والإحصائيات التنموية والمعيشية .

3. لم تقدم الاستراتيجية العشرية و كذا ربع القرنية قراءات واضحة أو نظريات في مقدمات ( خلدونية ) ضرورية في شكل اجتهادات ودراسات وبحوث إسلامية / سودانية معاصرة في مجالات الاقتصاد والتعليم والإعلام والصحافة والتربية وغيرها من الميادين المجتمعية الحيوية التي تتغذى يوميا من أعلام العولمة المسكون بالأجندة السلبية الخطيرة على التدين والتربية والناشئة والأطفال وخاصة بعدما وصلت وسائط الإعلام المعاصرة إليإرضاع الأطفال في مهادهم بالأفكار والمواقف والصور السلبية، بعدما انتشرت وتعمقت الإسلاموفوبيا عالميا في مواجهة المسلمين الإسلام المستنير .

4. أن اقتباس أو استزاع التفكير والتخطيط الاستراتيجي في السودان ومأسسته والعناية به إلى حد الترفيع السيادي أمر مفهوم ومحمود لأن فيه تأكيد على رغبة صادقة في استشراف ومعاينة المستقبل بتخطيط ووعي علمي وعملي . ولكن هنالك حزمة لواحق ذاتية لا بد من استصحابها في معية التفكير للتخطيط الاستراتيجي من أبرزها على الإطلاق : الحرية الفكرية وإدارة التنوع الثقافي بعقلانية ومؤسسية وتنزيل منظومة قيم المساواة والمحاسبة والشفافية والمساواة أمام القانون والرفاه والعدالة الاجتماعية ؛ وجميعها من القيم القرآنية والمحمدية الراقية التي تؤكد على أن إقامة الدين هو مطلب وحق إنساني وكوني حضاري وعلمي كما جاءت بذلك الرسالة المحمدية الشاملة الخاتمة الناطقة المسنودة بصادق الوحي والتنزيل في الذكر الحكيم . هنا يمكن التفكير بعقلانية سودانية أصيلة لتلقيح الاستزاع وتخصيبه بهذه آليات ، حتى يتحول التفكير والتخطيط الاستراتيجي من مجرد جهاز ووظيفة تنفيذية ؛ إلى حكمة إسلامية ومسؤولية استراتيجية المعنى والمبنى و الهوى والهوية.

#### التوصيات :

1. نوصي من واقع الحبش والنش والبحث الذي انفتح أمامنا لإنجاز هذا العمل بتأسيس مركز أو قسم للدراسات المنهجية المعاصرة في ميادين الفلسفة والاستراتيجية والتخطيط والعلوم الإنسانية بمعهد إسلام المعرفة (إمام ) ؛ ليكون رافدا معرفيا وعلميا لجميع مشاريع ومؤسسات التفكير والتخطيط الاستراتيجي في الدولة والمجتمع : مركزيا و لائتياً. ولا حاجة بنا لتفصيل القول في ضعف التخطيط الاستراتيجي في بعض مرافق الدولة وفي الولايات على الأخص لضعف التنوير والتدريب على التفكير والتخطيط الاستراتيجي .
2. تنشيط البحوث والدراسات في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسة فكر ومناهج وعلوم المستقبليات ، لرفد وتقوية وتطوير مشاريع التفكير والتخطيط الاستراتيجي والمستقبلي في جميع الميادين العلمية وإشكالية والمهنية. ومن الممكن هنا الربط بين هذه التوصية وسابقتها لتقوية مشروع المركز أو القسم الأكاديمي الخاص بهذا الأفق المنفتح للدراسات والإبداع.
3. من الممكن أن تساهم التوصيات أعلاه أيضا في إعادة قراءة الشريعة الإسلامية قراءة منهجية ومعرفية معاصرة من التفسير بالانتقال من التفسير التاريخي التراثي؛ إلى إعادة القراءة والتحليل المعاصر وبأدوات وروح العصر. وهذه هي المسؤولية الجينية والمهمة النبوية لمعهد إسلام المعرفة في علاقته بالتشبيك مع الأشباه والنظائر في الجامعات داخل وخارج السودان . ولاشك أن التناغم المنشود مع التوجه الإيجابي العلمي والعملي والاستراتيجي مع المشروع الحضاري العالمي لا يمكن له أن يستوي ناضجا إلا بالتناغم العلمي والبحثي والحوار الأكاديمي والتواصل الإعلامي والتلاقح النقدي والإبداعي الكتابي والأكاديمي البحثي .

4. الاستراتيجية العلمية للدولة هي المرجع في الشأن الخاص بالتخطيط الاستراتيجي ؛ ولامشاحة في إعادة تنقيحها وإخراجها بتواصلها وانفتاحها المستمر على البحث الأكاديمي الجامعي أخذاً وعطاء . ويقتضي الأمر أن يكون هذا التخطيط / الدماغ الاستراتيجي للدولة في حالة انفتاح ونقد ومراجعة وأخذ وعطاء وتطوير مستمر لآليات المتابعة والرصد والمساءلة عن طريق التواصل الشبكي والتلاحق مع العمل الأكاديمي والبحثي الجامعي وفي تنسيق مستمر وخاصة للطلاب الخريجين وفي مراحل الدراسات العليا .